مجلة دراسات بيت المقدس (صيف 2000م)، 2:3، 35-66

العهدة العمرية

دراسة نقدية تحليلية للمصادر التاريخية

الدكتور/عبد الفتاح محمد العويسي المقدسي

جامعة ستيرلينج بالمملكة المتحدة

إن الفتح الإسلامي الأول للقدس في محرم 17هـ/ شباط (فبراير) 638م ليس حدثاً عابراً وعادياً في التاريخ. فهو يعد - وبكل المقاييس المتجردة - نقطة تحول جوهرية في منحى العلاقات بين سكان المنطقة على اختلاف معتقداتهم. كما أنه يختلف في دلالته ونتائجه عن أحداث الدمار والخراب والقتل والتهجير التي وقعت في تاريخ المدينة الدامي قبل ذلك الفتح. فلقد كان دخول عمر بن الخطاب إلى المدينة بداية عصر جديد ومتميز من العلاقات المتبادلة بين أبناء الديانات الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام)، تم تأصيله إضافة للسلوك العظيم بالوثيقة التي عرفت في التاريخ باسم العهدة العمرية.

وتعد العهدة العمرية نقطة بارزة ومهمة في تلك الدراسات القليلة التي تناولت الفتح الإسلامي الأول للقدس تناولاً أكاديمياً، سواء من الناحية التاريخية أو الفقهية. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت - ولازالت - موضوع نقاش بين عدد من المؤرخين حول صحتها التاريخية وتفسيراتها. كما فسرت بعض نصوصها في دعم مواقف دينية أو سياسية معينة في الصراع الدائر حالياً للسيطرة على مدينة القدس.

والصعوبة تتمثل في إتباع منهج محايد في حالة دراسة مدينة مقدسة لها مكانة القدس وأهميتها، حيث تتلاقى مطالب الديانات الثلاث والأطماع الدولية وتتصادم. بالإضافة إلى ذلك، هنالك حشد من المشكلات المتعلقة بالحقائق التاريخية عن الفتح الإسلامي الأول بحاجة إلى توضيح وحل. وهذه الدراسة، ليست دراسة للفتح

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

الإسلامي الأول للقدس، إنما هي دراسة نقدية تحليلية لذلك العهد الذي أعطاه عمر بن الخطاب لأهلها. فهذه الدراسة تهدف إلى دراسة ومقارنة معظم النصوص المتوفرة للعهدة العمرية، مع التركيز على أشهرها وأطولها، ولاسيما النص الذي أورده الطبري، والنص الذي نشرته البطريركية الأرثوذكسية في القدس في عام 1953. وفي سعيه للتثبت من صحة هذين النصين، استعمل الباحث المنهج التاريخي في نقد الأصول التاريخية.

وإذا كان الباحث لن يتعرض لمناقشة ما عرف بالشروط العمرية لابن القيم الجوزية – التي يرفضها بعض الباحثين[1]، ويؤيدها آخرون[2]– فإنه سيحاول إيجاد بعض التفسيرات لتلك التساؤلات أو الإشكاليات التي أثيرت حول بعض نصوص العهدة العمرية التي تضمنت استثناءات أو شروطاً، ولاسيما استثناء اليهود من سكنى القدس. كما ستناقش هذه الدراسة الأسباب التي دفعت إلى إنتاج نصوص متعددة للعهدة العمرية. وستناقش الدراسة إدعاء دانيال ساهاس بأن الفتح الإسلامي الأول أدى إلى "بروز فرصة أمام مسيحيي القدس لاحتواء اليهود، بمساعدة العرب المسلمين عبر الإمتيازات التي منحت لهم في العهدة العمرية"[3].

الروايات الأولى

إذا كانت الروايات الأولى والقريبة نسبياً من فترة الفتح الإسلامي الأول للقدس – مقارنة مع غيرها من الروايات – التي وصلتنا عن العهدة العمرية قد جاءت عامة، فإن الروايات التي تلتها قد أوردت نصوصاً مختصرة أو مطولة. فمن أوائل المؤرخين القدامى الذين رووا العهدة العمرية بالفحوى دون إيراد نصوص لها، كل من: محمد بن عمر الواقدي[4] الذي كان من أهل المدينة المنورة، واتصل بالبلاط العباسي وعين قاضياً في خلافة المأمون، وتوفي 207هـ/822م، والبلاذري[5] المتوفى 279هـ/892م والذي رواها عن أبي حفص الدمشقي.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

ومن المؤرخين القدامى الذين أوردوا نصوصاً مختصرة للعهدة العمرية، ولكن بدون أي من إستثناءات الطبري، كل من: اليعقوبي الرحالة والمؤرخ والجغرافي، الذي توفي 284هـ/897م، والذي يعد أول من أورد نصاً للعهدة العمرية، وبطريرك الإسكندرية/ ابن البطريق المتوفى 328هـ/940م. فلقد أورد اليعقوبي النص التالي: "أنكم آمنون على دمائكم وأموالكم وكنائسكم لا تسكن ولا تخرب، إلا أن تحدثوا حدثاً عاماً"[6]. أما ابن البطريق فأورد نصاً مشابهاً: "بسم الله من عمر بن الخطاب لأهل مدينة إيلياء، أنهم آمنون على دمائهم وأولادهم وأموالهم وكنائسهم ألا تهدم ولا تسكن"[7]. وإذا كان كلاً منهما قد أورد نصوصاً مختصرة ومركزة على إعطاء أهل إيلياء الأمان وحقوقهم الدينية كافة، فإن النصين رغم ذلك مختلفان في العبارات والأسلوب. فجاء الحديث عن أهل إيلياء عند اليعقوبي بصيغة المخاطب، بينما جاء بصيغة الغائب عند ابن البطريق. ويجادل الباحث في أنه لو صحت إستثناءات الطبري – التي سنناقشها لاحقاً، ولاسيما في منع اليهود من سكنى المدينة – لذكرها، ولم يكن ليهملها شخص مسيحي في مكانة ابن البطريق، الذي كان على خلاف عقائدي مع بطريرك القدس صفرونيوس الخلقيدوني لاهوتياً. فلقد كان ابن البطريق يؤمن بالطبيعة الواحدة للمسيح، في حين كان صفرونيوس يؤمن بالمبدأ الخلقيدوني القائل بالطبيعة الثنائية للمسيح[8].

وإذا كان أشهر المؤرخين المسلمين الطبري[9] المتوفى 310هـ/922م قد أورد نصاً – منقولاً عن سيف بن عمر الكوفي الأسدي التميمي المتوفى 170هـ/786 – فإن ابن الجوزي[10] المتوفى 597هـ/1200م – الذي اعتمد على رواية سيف بن عمر التي نقلها عن الطبري – أورد نصاً يبدو وكأنه تلخيص لرواية الطبري، ولكن بدون توسع واستثناءات الطبري، ولا سيما فيما يتعلق باليهود. ومما يلاحظ في رواية ابن الجوزي، أنه جعل علي بن أبي طالب من شهود العهدة العمرية بدلاً من عمرو بن العاص كما في رواية الطبري. وقد يعود ذلك إلى خطأ وقع فيه الشخص الذي قام بنسخ النسخة المتوفرة لدينا لكتاب ابن الجوزي (سهواً أو متعمداً)[11] وعلى كل حال، فإن الروايات

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

التاريخية تفيد بأن علي بن أبي طالب لم يحضر الفتح الإسلامي الأول للقدس، وإنما كان مستخلفاً من قبل عمر بن الخطاب في حكم المدينة المنورة[12].

وشهرة نص العهدة العمرية الذي أورده الطبري عن سيف بن عمر، لا يغني عن التحقق من إسناده. فالشهرة وحدها ليست دليلاً كافياً على صحتها، ولاسيما عندما تكون تلك الشهرة قد حصلت بعد فترة زمنية طويلة من وقوع الحدث التاريخي. وبالتالي لا يمكن الإكتفاء في إسناد الروايات على شهرتها فقط. وقبل البدء في مناقشة رواية سيف بن عمر التي أوردها الطبري، فمن المهم أن نعرف أن الطبري من مواليد أواخر عام 224هـ/839م، وبدأ في كتابة تاريخه بعد سنة 290هـ/902م، وانتهى من تأليفه سنة 303هـ/915م. بالإضافة إلى ذلك، فإن أول طبعة لتاريخ الطبري كانت ما بين 1831–1853[13]. ويبدو أن الطبري من بين المؤرخين القلائل الذين ذكروا نص العهدة العمرية مع ذكر إسناد لها. ومع هذه الميزة، فإن الطبري أوردها "بإسناد منقطع لا تقوم به حجة في ميزان دراسة الأسانيد"[14].

وبإيجاز، فإن المصادر التاريخية تعكس بحسب اختلاف رواتها أو مؤلفيها، الأوضاع العامة، والتطورات الإجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في عصرهم. كما تتلون تلك المصادر بوقت التسجيل، وبشخصية المؤلف، وبألوان المصالح المحلية والسياسية والدينية. وإذا كان تسجيل المؤلف للأصل التاريخي هو أثر عقلي سيكولوجي وعملية سيكولوجية معقدة، فإن معرفة مؤلف الأصل التاريخي وشخصيته مسألة هامة في نقد الأصول التاريخية وتحليلها. فقيمة المعلومات التي يدونها، ترتبط كل الإرتباط بشخصيته ومدى فهمه للحدث التاريخي، وبكل الظروف التي أحاطت به.

فالروايات الأولى التي روت العهدة العمرية بالفحوى دون إيراد نصوص معينة لها، هي روايات حجازية، كرواية الواقدي الذي يوصف بالتشيع المعتدل، أو روايات شامية كرواية أبي حفص الدمشقي في البلاذري. أما الروايات التي أوردت نصوصاً مختصرة أو مطولة، فهي في أغلبها روايات كوفية كرواية اليعقوبي صاحب الميول الشيعية – والذي عرف بأنه كاتب متزن في أخباره. وهو بصورة عامة دقيق، ويظهر

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

ميولاً علوية أحياناً – أو كرواية سيف بن عمر الذي عرف بميله وتمجيده لقبيلته بني تميم. وربما حاول إعطاؤهم بعض الأفضلية في الروايات التي أوردها عن الفتوحات الإسلامية. ولعل هذا ما دفع ولهوزن ليتعجل باتهام سيف بن عمر بأنه كان يهيىء كثيراً من الأخبار التاريخية وفقاً لمذهبه ونظرياته في التاريخ[15]. أما تعجل شلومو غويتين في اتهامه لسيف "بقلة موثوقيته" و"عدم مسئوليته في القضايا الفلسطينية وجهله"بها استناداً إلى روايته عن الفتح الإسلامي للرمله[16]، فإنه بلا شك تحريف مزعوم، وتحيز مفضوح. ويبدو للباحث أن هذا التحيز،لا يعود إلى أي تحليل أكاديمي منطقي أو إلى أسس النقد التاريخي للأصول التاريخية، بل يعود – على أقل تقدير – إلى أسباب دينية وسياسية مرتبطة بمعركة المؤسسة السياسية الحاكمة حالياً في إسرائيل للسيطرة على المدينة. فمحاولة بعض الأكاديميين الإسرائيليين والمستشرقين للتقليل من أهمية المصادر الإسلامية المتعلقة بفترة الفتح الإسلامي الأول للمدينة بصفة عامة، أو التقليل من أهمية ومكانة القدس في الإسلام بصفة خاصة، تهدف إلى إلغاء الحقائق وكتابة تاريخ القدس الإسلامية من وجهة نظر أحادية متعصبة. وفي هذا الإطار يأتي إدعاء غويتين بأنه قد "زين الفتح العربي بأساطير وحكايات متخيلة"، وبالتالي "لم يبق من الأخبار الصحيحة عن مراحل الفتح الإسلامي والقرون الأولى من حياة المدينة في عهد الحكم الإسلامي إلا شيء قليل جداً"[17].

ويميل الباحث للأخذ برواية أبي حفص الدمشقي في البلاذري باعتبارها أدق الروايات عن العهدة العمرية. فبالمقارنة مع الروايات الحجازية والكوفية، فإن الروايات الشامية عن الفتوحات الإسلامية في الشام تعد –في الغالب الأعم – من الروايات المميزة ومن أوثق مصادرها. فبالإضافة إلى كونها تتضمن معلومات وتفصيلات نادرة، فإنها أقرب إلى أماكن حدوثها، وعلى علم دقيق بالفتوحات الإسلامية وبأسرارها. أو كما يجادل حسين عطوان بأنها تنفرد بصفة "الطول والتفصيل"، و "مخالفتها للروايات الحجازية والعراقية في بعض حدودها الزمانية، وأبعادها المكانية". ومع هذا، فإن الروايات الشامية "توافق الروايات الحجازية والعراقية في قليل من إطارها التاريخي

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

ومضمونها الداخلي بعض الموافقة، ولكنها تفارقها في كثير من ذلك أكبر المفارقة"[18]. وإذا كانت الروايات الشامية والحجازية المتعلقة بالعهدة العمرية قد جاءت مختصرة وعامة، فإن الروايات الكوفية قد تميزت بالطول والتفصيل، لأسباب سنناقشها لاحقاً.

مناقشة نص الطبري

"بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما أعطى عبد الله :عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان. أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها. أنه لا تسكن كنائسهم و لا تهدم، ولا ينقص منها و لامن حيزها، ولامن صليبهم ولامن شي من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم. ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوت. فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن. وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية. ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان، فمن شاء منهم قعدوا عليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم. ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم. وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية. شهد على ذلك خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان. وكتب وحضر سنة خمس عشرة".

النص الذي أورده الطبري والمؤرخ بالسنة الخامسة عشرة للهجرة، كان يعد حتى سنة 1953 من أكثر النصوص تطويلاً وتوضيحاً، بل وأكثرها قيوداً وتفصيلاً.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

وسيناقش الباحث نص الطبري من باب نقد وتحليل تلك القيود الجديدة التي تنافي واقع الفتح وتخرج عن اتجاه معاهداته، أو على أقل تقدير، تدفع الباحث للشك فيها. فتلك التحفظات لم ترد في النصوص التي سبقت نص الطبري، كما أنه ليس في الروايات الأولى ما يؤيدها. ومن أهم تلك القيود:

أولاً: رفض سكن اليهود في إيلياء

ورد في هذه الرواية اشتراط أهل إيلياء، ولاسيما صفرونيوس، على عمر بن الخطاب بأن "لا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود". وهذا القيد أو الإستثناء لم يؤيد، كما أنه لم يرد في أي من الروايات التي سبقت رواية الطبري. ويبدو أنه – كذلك – أمر مناف للوقائع التاريخية التي وردت في الفتح الإسلامي للقدس. فلم يجد الباحث أية رواية تاريخية في المصادر العربية تؤكد أن عمر بن الخطاب قد منع اليهود من سكنى القدس. ولا يمكن أن يكون هذا شرطاً اشترطه عمر بن الخطاب في عهده، ثم لا يقوم بتنفيذه. ويجادل ساهاس بأن المصادر الإسلامية قد تكون قد "خلطت" خبر إخراج هرقل لليهود من المدينة سنة 629م – عندما انتصر على الفرس – بنص العهدة العمرية[19]. ومع هذا، فهنالك احتمال آخر، وهو أن لا يكون للمسلمين دخل في هذا الإستثناء، إنما قد يكون من اختراع مؤلفين مسيحيين "فربما جاءت من مصدر نصراني"[20]، وذلك ضمن الصراع التقليدي بين اليهود والمسيحيين. فلقد انفرد ميخائيل السوري بذكرها[21]. ويذكر مصدر متأخر هو الحميري – في الروض المعطار، ص 69 – أن النصارى "اشترطوا أن لا يساكنهم اليهود فيها"[22]. كما أن المصادر اليونانية تشير إلى أن "المسيحيين أرادوا أن تظل القدس مدينة مسيحية، ومن ثم جاءت الإشارة الجلية إلى إقصاء اليهود عن المدينة"[23].

وتشير المصادر اليهودية إلى أن يهود الشام كانوا "ينتظرون بفارغ الصبر" قدوم الجيوش الإسلامية، لأنهم "كانوا يئنون تحت حكم الروم الغشوم، ويتحملون مظالمهم القاسية" في القرن الخامس والسادس وأوائل القرن السابع الميلادي[24]. وإذا

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

كانت ردة الفعل اليهودية تجاه الفتح الإسلامي الأول للقدس إيجابية، من حيث أنه قضى على حكم الروم، فإن بعض تلك المصادر اليهودية قد ذهبت شططاً إلى أبعد من ذلك. فتشير بعض المصادر إلى أن اليهود لم يرحبوا ويساعدوا الجيوش الإسلامية في أثناء فتح الشام فحسب، بل تدعي أن جماعة من اليهود كانوا ضمن تلك الجيوش الإسلامية، ولاسيما أثناء حصار القدس[25]. ويرفض موشي جل هذا الإدعاء[26]، كما يرفض إدعاء بتريشيا كروان ومايكل كوك[27] ويتهمهما بالمبالغة في استخدام هذا الإدعاء للتدليل على وجود تعاون إسلامي – يهودي خلال فترة الفتح الإسلامي الأول للقدس. وعلى الرغم من تشكيكه في صحة المصادر الإسلامية، فإن شلومو غويتين يجعل من خبر اصطحاب عمر بن الخطاب معه "لحكماء يهوداً ... شيئاً معقولاً". ويبرر ذلك الإدعاء، بأنها كانت مدينتهم قبل أن يدمرها الرومان، وبالتالي "فقد كان من الطبيعي أن يستعين (عمر) بإرشاد اليهود"[28]. ويستغرب الباحث هذا المنطق الأعوج في معالجة الوقائع التاريخية. فكيف لليهود الذين غابوا عنها خمسمائة عام أن يدلوا عمر بن الخطاب على المدينة التي هدمت وغيرت معالمها وتضاريسها أكثر من مرة ؟ ثم إنهم لم يقيموا بها إلا كغرباء، فسكنهم فيها كان عابراً، ولم يكن تمدناً متأصلاً بالمعنى الحضاري. وهذا ما تثبته وثائق ودراسات المؤرخين الجدد في إسرائيل وتاريخ الحفريات. فمن الناحية التاريخية، فإن الوقائع تشهد أن اليهود كغيرهم من الجماعات والأقوام دخلوا القدس فترة من الزمن ثم خرجوا منها، واندثر عمرانهم نهائياً، حيث دمر – على أقل تقدير – ثلاث مرات بعد سيدنا سليمان بسبب فسادهم وعلوهم الذي تمثل في قتلهم أنبيائهم وعبادتهم الأوثان وارتكابهم الفواحش. فدمر بختنصر المدينة حوالي عام 586 ق.م وهدم الهيكل، ثم دمرها الرومان مرتين وأزالوا اسمها من الوجود. ويجادل جون ولكنسون بأن وصول بومبي عام 63 ق.م كان "بداية لجهد روماني للسيطرة على اليهود، انتهى بعد قرنين من الزمان بطرد اليهود من القدس"[29]. فدمر طيطوس المدينة وأحرق الهيكل حوالي عام 70م، وكذلك فعل الإمبراطور هدريان حوالي عام 135م، الذي منع اليهود من دخول القدس أو السكن فيها أو الدنو منها أو حتى

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

النظر إليها من بعيد، وذلك في مرسوم أصدره عام 139م[30]، وسمى المدينة بإيلياء كابيتولينا[31]. وهذا يعني أن الرومان أنهوا الوجود اليهودي وقضوا عليهم ككيان سياسي. ولقد ذكر كلرمون كانو أنه "لما دخل المسلمون أرض اليهودية لم يجدوا يهوداً. لأن حروب فاسبسيانوس وطيطوس وتراجان وهدريان واضطهاد ملوك النصرانية لم تترك حجراً على حجر من اليهودية السياسية والوثنية. بل أمعنوا في القضاء عليها وذروا رمادها في الرياح الأربع، ففقدت فلسطين جميع التقاليد اليهودية"[32]. أما من الناحية الدينية، فالقدس كما تحاجج المؤرخة الإنجليزية كارن أرمسترونج "لم تذكر بشكل واضح في التوراة – التي تمثل الكتب الخمسة الأولى والأكثر قدسية في العهد العبري – كما أنها لم تربط بأي حدث من أحداث الخروج اليهودي من مصر. والسؤال هنا، لماذا يعد جبل صهيون في القدس هو المكان الأكثر قدسية في العالم اليهودي وليس جبل سيناء الذي أعطى الله لموسى عليه الأحكام وألزم نفسه لشعبه المختار"[33]. حتى حائط البراق الذي يصفه اليهود بأنه من أهم أماكنهم المقدسة في مدينة القدس، وأحد مرتكزاتها الرئيسة، فلم يقدسه اليهود ولم يصلوا أمامه إلا في القرن السادس عشر الميلادي لأسباب سياسية غلفت بغلاف ديني. فالموسوعة اليهودية الصادرة عام 1971م تؤكد أن حائط البراق أصبح جزءاً من التقاليد الدينية اليهودية حوالي عام 1520م – نتيجة للهجرة اليهودية من أسبانيا – عندما بدأوا يذكرون – لأول مرة – حائط البراق بأنه الحائط الغربي للهيكل، وبدأوا – كذلك – بزيارته والصلاة أمامه. ثم تطور هذا الإهتمام واتخذ شكلاً عنيفاً مع بدء الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، حيث صعد اليهود الغربيون المعرفون بالإشكناز من قضية الحائط وحولوها إلى قضية دينية لتغطية أطماعهم السياسية.

وتزعم مخطوطة يهودية قديمة يعود تاريخها إلى القرن الحادي عشر الميلادي، بأن عمر بن الخطاب لعب دور الحكم أو الوسيط القوي بين المسيحيين واليهود في القدس. فاستناداً إلى تلك الوثيقة، دعى عمر بن الخطاب كلاً من البطريرك صفرونيوس، وممثلين عن اليهود إلى اجتماع حضره بنفسه، ليفصل في موضوع سكنى

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

اليهود في القدس. وعندما طال الجدال والخلاف بينهم حول عدد الأسر اليهودية التي سيسمح لها بالإقامة في القدس بين سبعين عائلة – كما يطرح صفرونيوس – ومائتي عائلة – كما يطالب اليهود – حسم عمر الخلاف بينهم بأن سمح بانتقال سبعين عائلة يهودية من مدينة طبريا وما حولها للإقامة في جنوب المدينة[34]. ويبدو أن كتابة هذه الوثيقة قد تم في زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي، الذي تم خلاله التشديد على المسيحيين. فلقد أمر على سبيل المثال بهدم كنيسة القيامة واضطهاد المسيحيين في القدس عام 1009م[35] نتيجة للصراع الفاطمي البيزنطي. وكأن لسان حالها يذكر المسلمين بما فعلة المسلمون الفاتحون للمدينة في إقامة العدل، ورفع الظلم الذي عانى منه اليهود قبل الفتح الإسلامي الأول للقدس. وأورد دونر بعض الروايات التي تذكر أن عمر بن الخطاب قد فاوض في شأن اليهود متوخياً مصلحتهم. كما أورد روايات أخرى، ذكرت أن صفرونيوس اشترط على عمر أن لا يسكن اليهود معهم في المدينة[36].

كما تذكر رسالة سليمان بن يروحام القرائي – الذي عاش في النصف الأول من القرن العاشر الميلادي بالقدس – أن اليهود سمح لهم بحرية الدخول والإقامة في المدينة منذ "ظهور ملكوت إسماعيل"، أي منذ الفتح الإسلامي الأول للقدس[37]. وتدعي المصادر اليهودية، أنه سمح لليهود بعد الفتح الإسلامي بالصلاة في القدس[38].

أما المصادر المسيحية، فتدعي أن اليهود أقاموا في القدس بعد الفتح الإسلامي مباشرة. فعلى سبيل المثال، يدعي ثيوفانس كونفسور – الذي عاش في نهاية القرن الثامن وأوائل القرن التاسع – أن اليهود أشاروا على عمر بن الخطاب بإزالة الصلبان من الكنيسة الكبرى التي وجدت على جبل الطور[39]. كما يروي الرحالة الأسقف أركلف الذي زار القدس حاجاً عام 670م – أثناء خلافة معاوية بن أبي سفيان – أنه وجد في القدس طائفتين من اليهود: الأولى اعتنقت المسيحية، والثانية بقيت على يهوديتها[40].

ويزعم ميخائيل آسف بأن جماعات قليلة من اليهود سكنت القدس في بداية الأمر، ولكنها تزايدت مع مر الزمن. فلم ينقض القرن الهجري الأول – حسب ادعائه

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

– حتى كان في القدس طائفة يهودية كبيرة ومنقسمة إلى فرقتين، لكل منها كنسها ومدارسها[41]. وفي المقابل، يجادل شفيق جاسر أنه لم يسكن القدس أحد من اليهود خلال ما تبقى من فترة حكم الخلفاء الراشدين الأربعة. وينقل عن مصدر حديث – إبراهيم الشريقي في كتابة أورشليم وأرض كنعان، صفحة 194 – أن عدد اليهود خلال العصر الأموي (41هـ–132هـ/661–750م) كان حوالي عشرين من الذكور "كانوا يعملون كخدم في مطاهر المسجد الأقصى"[42].

وأود أن أنهي هذه المناقشة التاريخية، بالتساؤل التالي: إذا صح هذا الإستثناء! كيف سمح صلاح الدين الأيوبي لليهود بالعيش في المدينة بعد تحريرها عام 1187م، حيث قام بإنشاء حارتين جديدتين في القدس القديمة، هما: حارة المغاربة، وحارة اليهود، والتي يفصل بينهما حارة الشرف[43]. كما تمتعت الطائفة اليهودية الصغيرة في القدس في العهد المملوكي "بوضع أهل الذمة الذي يمنحها إياه الشرع الإسلامي"[44]. ويحاجج جوزف درور بأن اليهود "لم يشكلوا (خلال الفترة المملوكية) خطراً على الطابع الإسلامي للمدينة، وعاشوا بسلام مع جيرانهم، فيما خلا حوادث قليلة أثير فيها غضب المسلمين المؤمنين ضد اليهود"[45]. أما دونالد ب لتل فيذكر أن وثائق المسجد الأقصى تدلنا على أن اليهود كان "بوسعهم التملك في المدينة، والقيام بالأعمال التجارية. إضافة إلى ذلك، ففي مناسبة واحدة على الأقل، تدخل شيخ المغاربة لمصلحتهم ضد الإساءات الحكومية"[46].

وإذا لم يثبت استثناء اليهود من سكنى القدس تاريخياً، فإنه –كذلك – غير منسجم مع الفهم الشرعي. فهو يتنافى مع أبسط القواعد التي حددها القرآن والسنة في التعامل مع أهل الكتاب غير المحاربين للمسلمين. فالقرآن حدد طبيعة العلاقة مع غير المسلم بقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۞ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾(الممتحنة:8–9). ومن المعروف أن اليهود لم

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

يكونوا في ذلك الوقت في حالة حرب مع المسلمين، لا في القدس ولا في أي بقعة أخرى في العالم. فكيف لعمر بن الخطاب أن يستبعدهم من العيش في المدينة؟ فعلى الرغم مما حدث في صدر الإسلام مع اليهود في المدينة المنورة وحولها، فإنهم عاشوا ضمن السيادة الإسلامية بأمن وأمان. وفي معرض مناقشته لأسباب المعركة الحالية بين اليهود والمسلمين وحقيقتها، يذكر الفقيه المعاصر يوسف القرضاوي أن "بعض المتدينين (المسلمين) يحسبون المعركة من أجل العقيدة. ومعنى هذا، أننا نقاتل اليهود لأنهم يهود ... وهذه النظرة التي قد تخطر في بال بعض الناس خاطئة تماماً. فاليهود يعتبرهم الإسلام أهل كتاب، يبيح مؤآكلتهم، ويبيح مصاهرتهم. وقد عاشوا قروناً بين ظهراني المسلمين، لهم ذمة الله تعالى، وذمة رسوله، وذمة جماعة المسلمين. وقد طردهم العالم من أسبانيا وغيرها، ولم يجدوا صدراً حنوناً إلا في دار الإسلام وأوطان المسلمين. وقد بلغوا في بعض الأقطار الإسلامية من النفوذ والغنى والقرب من الخلفاء والأمراء مبلغاً عظيماً، جعل بعض المسلمين يغبطونهم عليه ويحسدونهم. وقال في ذلك الشاعر المصري الساخر الحسن بن خاقان:

يهود هذا الزمان قد بلغوا ... غاية آمالهم وقد ملكوا
المجد فيهم، والمال عندهمو ... ومنهم المستشار والملك!
يأهل مصر، إني نصحت لكم ... تهودوا، قد تهود الفلك!

والواقع أن المعركة بدأت بين المسلمين واليهود، بسبب واحد لا شريك له، وهو أنهم اغتصبوا أرض الإسلام – أرض فلسطين – وشردوا أهل الدار الأصليين، وفرضوا وجودهم بالحديد والنار، والعنف والدم"[47].

كما أن التعاليم الإسلامية ترفض فلسفة الصراع القائم على إلغاء الآخر من الوجود، وتفرد المنتصر بالساحة وحده، والذي يعني في حقيقة الأمر، إلغاء مبدأ التعددية. وفي المقابل، فإن الإسلام يرى أن التعددية هي الأصل في كل شيء دون الله. بل أن التعددية في الأمم والقبائل ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾(الحجرات :13)، وفي الملل والشرائع الدينية ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾(المائدة: 48)، سنة من سنن الله في الكون. وتأكيداً على ذلك الفهم، فضل الإسلام منهجاً آخر هو منهج "التدافع" سبيلاً لتعديل المواقف بالحراك بدلاً من الصراع ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾(فصلت: 34).

وهذا المنهج اللاصراعي، هو ما تراه التعاليم الإسلامية سبيلاً للحفاظ على وجود غير الإسلامي في هذه الحياة. فالتدافع ليس للحفاظ على مقدسات الإسلام فحسب، بل للحفاظ على مقدسات الآخرين، التي ذكرت في الآية التالية بالترتيب التاريخي للديانات ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾(الحج: 40). وهذا يعني، أنه من وجهة نظر إسلامية، فإن التدافع هو السبيل للحفاظ على المقدسات المتعددة، أو على تعددية مقدسات الأديان. ولعل هذا ما دفع صلاح الدين لأن يكتب في رسالته إلى ريتشارد قلب الأسد في 589هـ/1193م – عندما طالبه الأخير بتسليم المدينة له وتقسيمها بين المسيحين والمسلمين، وبأن تحكم القدس حكماً مشتركاً يتقاسمه أخ صلاح الدين – الملك العادل – وأخت ريتشارد – الملكة جوانا، ملكة صقلية – أثناء المفاوضات بينهم حول القدس – : بأن القدس هي إرث مقدس لجميع أصحاب المقدسات "فأما القدس: فهو لنا، كما هو لكم. وهو أعظم عندنا مما هو عندكم، فهو مسرى نبينا ومجتمع الناس يوم الحشر، فلا تتصوروا أننا ننزل عنه"[48].

ويرتبط هذا المنهج بمفهوم العدل الذي يستوعب الجميع دون تفرقة بين مسلم وغير مسلم ﴿بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾(المائدة: 8). ولقد جاء الأمر بالعدل في هذه الآية القرآنية عاماً دون تخصيص جنس دون جنس، أو طائفة دون أخرى. ولذلك، جاءت بقية تعاليم الإسلام منسجمة مع هذا المنهج والمفهوم، من حيث الإعتراف بالآخر وتقرير حقوقه وواجباته وطريقة التعامل والتعايش معه. وبهذا أضحى المجتمع المسلم "مجتمعاً مفتوحاً يستطيع أن ينتظم أفراد البشر جميعاً في سياقه الحضاري على أساس من المساواة الشاملة والعدالة

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

المطلقة"[49]. أو كما يجادل محمد سعيد رمضان البوطي بأن "الدولة الإسلامية ليست حكراً للمسلمين وحدهم ... فالنظام الإسلامي للدولة، له مفهوم ديني يتعامل معه المسلمون ويؤخذون به، وله مفهوم قانوني تنظيمي مجرد يشمل المسلمين وغيرهم. أي يتجاوب كل فريق معه حسب حاله، إما من منطلق ديني إيماني بالإسلام وعقائده، أو من منطلق قانوني إجتماعي يؤمن بالنظام وشرعته"[50].

ولقد تحقق هذا بكل وضوح في تعامل الدولة الإسلامية الأولى على المستوى الداخلي والخارجي مع غير المسلمين. حيث برز ذلك داخلياً، على سبيل المثال، بموقف الرسول من اليهود الذين كانوا يعيشون في كنف تلك الدولة الإسلامية في الوثيقة التي كتبها، والتي عرفت "بدستور المدينة". أما على المستوى الخارجي، فلقد تمثل، على سبيل المثال، بالعقد الذي أبرمه مع أهل البحرين المجوس، أو بالعقد الذي وقعه مع أهل نجران النصارى. أما ما كتبه بعض الفقهاء، في فترات تاريخية لاحقة، من التشدد في معاملة أهل الكتاب، فلقد رفضها عدد من الفقهاء القدامى وحذروا من اعتمادها أو الأخذ بها، كالنووي في كتابه روضة الطالبين (10/215-126)، وابن قدامة في كتابه المغني (9/357-358)، وأبو عبيد في كتابه الأموال. ومن الفقهاء المعاصرين، البوطي، الذي أكد أنها "تتناقض بشكل حاد مع هدى رسول الله في أقواله وأفعاله، وتتناقض مع ما كان عليه السلف الصالح، ومع البر الذي أمر الله به المسلمين تجاه الكتابيين في محكم تبيانه[51]. ويميل الباحث للقول بأن تلك المخالفات أو الزيادات أو التخريجات التي ابتدعها بعض الفقهاء، إنما كانت مسايرة فقهية للحكام والأوضاع العامة، والتطورات الإجتماعية والسياسية التي طرأت على وضع أهل الكتاب خلال بعض الفترات التاريخية، ولاسيما العصر العباسي. فهي بلا شك من إنتاج فترات تاريخية متأخرة، ونتيجة لظروف اجتماعية وسياسية طرأت على المجتمع المسلم تختلف اختلافاً تاماً عن فترة الفتح الإسلامي الأول للقدس.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

ثانياً: تنظيم الإقامة أو الخروج من إيلياء

لقد أورد نص الطبري الشروط التي كان يجب أن يتم بموجبها تنظيم عملية الإقامة أو الخروج من إيلياء بعد إتمام الفتح الإسلامي الأول لها. وهذه الشروط هي :

1- الشرط على أهل إيلياء بإخراج الروم واللصوص منها: منطقياً قد يفهم القاسم المشترك الذي دفع عمر بن الخطاب إلى أن يجمع بين الروم واللصوص - فكلاهما سارق. الأول: محتل وسارق للأرض وخيراتها، والثاني: سارق لمتاع أهلها - فإن العبارة الموردة للشرط تفقد منطقيتها بعد قراءة آخرها، حيث يكاد ينفي آخرها أولها. فأول العبارة يؤكد وجوب إخراج الروم، إلا أنها بعد ذلك تخير الروم بين الخروج أو الإقامة مع أداء الجزية.

2- مع أن النص أعطى أهل إيلياء حرية البقاء بها أو الخروج منها مع الروم واللصوص، فإنه أعطى بقية من كان في إيلياء وقت الفتح (قد يعني ذلك زوارها) حرية البقاء بها أو مغادرتها. ولقد جاء ذلك بعبارة لا يمكن معها التنفيذ، إذ ورد في النص "ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان". ويعلق زكريا القضاة على هذه العبارة بقوله أن هذا ورد "بصيغة التجهيل، دون ذكر اسم فلان، أو ما يدل عليه، أو تاريخ مقتله. وواضح أنه لا يمكن تحديد من ينطبق عليهم هذا الوصف، فلا يمكن التنفيذ، ويستحيل أن يكون هذا نصاً في معاهدة ملزمة"[52]. ويعتقد الباحث أن مصطلح معاهدة الذي ورد في الإقتباس السابق ليس دقيقاً. فعمر بن الخطاب، لم يوقع معاهدة بين طرفين، إنما أعطى أهل إيلياء تعهداً.

ويجادل الباحث في أن عبارة "قبل مقتل فلان"، قد لا تكون تجهيلاً بل اسماً لشخص كان مشهوراً ومعروفاً جداً في فترة الفتح الإسلامي. ولا يستبعد الباحث أن يكون اسم هذا الشخص قد نقل لنا خطأ من مخطوطة الطبري الأصلية، كأن يكون اسمه "فلاك"[53] أو "فلاج" أو "فلاح" وليس "فلان". وبالتالي، فإنه يجب التحقق أولاً

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

من مخطوطة كتاب الطبري الأصلية، قبل الجزم برأي واضح في هذه الإشكالية. ولاشك أن أهل إيلياء والمسلمين الفاتحين كانوا يعرفون ذلك الشخص معرفة جيدة، مما دفع عمر بن الخطاب إلى أن يذكره لأنه مرتبط بحادث مهم وقع أثناء عملية الفتح، واشتهر عند الناس وقتها. وكما هو معروف، فقد كان العرب يؤرخون حتى ذلك الوقت بأهم الأحداث التي كانت تقع في زمانهم. بالإضافة إلى ذلك، فيبدو أن هذا الشخص لم يكن من أهل إيلياء، أو من الروم، أو من اللصوص، إنما كان زائراً بارزاً لإيلياء، أو ممن كان فيها من غير ما ذكر أثناء الفتح الإسلامي. ومما يدلل على ذلك أن اسمه ورد بعد عبارة "ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان". وإذا كان الباحث لا يستطيع أن يجزم بذلك حتى يتمكن من الإطلاع على مخطوطة كتاب الطبري الأصلية، فإن مجير الدين العليمي المتوفى 928هـ/1521م لم يرد في نصه للعهدة العمرية تلك العبارة التي أوردها الطبري "قبل مقتل فلان"[54].

ثالثاً: تاريخ النص

أما التاريخ الوارد في نهاية نص العهدة العمرية، والمحدد بسنة "خمس عشر"، فهو بلا شك ملحق بالنص وليس أصلاً منه. فمن المعلوم أن المسلمين لم يؤرخوا بالتاريخ الهجري إلا في السنة الرابعة من خلافة عمر بن الخطاب، أي في السنة السابعة عشرة بعد الهجرة[55]. فلا يتصور – كما يناقش زكريا القضاة – "أن تؤرخ وثيقة قبل هذه السنة بالتاريخ الهجري"[56].

مناقشة نص البطريركية الأرثوذكسية

"بسم الله الرحمن الرحيم: الحمد لله الذي أعزنا بالإسلام وأكرمنا بالإيمان ورحمنا نبيه محمد ﷺ وهدانا من الضلالة وجمعنا بعد الشتات وألف قلوبنا ونصرنا على الأعداء ومكن لنا من البلاد وجعلنا إخواناً متحابين. واحمدوا الله عباد الله على هذه النعمة. هذا كتاب عمر بن الخطاب بعهد وميثاق أعطى إلى البطرك المبجل المكرم وهو

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

صوفرونيوس بطرك الملت الملكية في طور الزيتون بمقام القدس الشريف في الإشتمال على الرعايا والقسوس والرهبان والراهبات حيث كانوا وأين وجدوا وأن يكون عليهم الأمان. وأن الذمي إذا حفظ أحكام الدين وجب له الأمان والصون منا نحن المؤمنين وإلى من يتولى بعدنا وليقطع عنهم أسباب جوانحهم كحسب ما قد جرى منهم من أسباب الطاعت والخضوع. وليكن الأمان عليهم وعلى كنائسهم وديراتهم وكافت زياراتهم التي بيدهم داخلاً وخارجاً وهي القمامة وبيت لحم مولد عيسى عليه السلام كنيسة الكبراء والمغارة ذي الثلاثة أبواب قبلي وشمالي وغربي وبقية أجناس النصارى الموجودين هناك وهم الكرج والحبش والذين يأتون للزيارة من الإفرنج والقبط والسريان والأرمن والنساطرة واليعاقبة والموارنة تابعين للبطريرك المذكور ويكون متقدماً عليهم لأنهم أعطوا من حضرت النبي الكريم والحبيب المرسل من الله وشرفوا بختم يده الكريمة وأمر بالنظر إليهم والأمان عليهم. كذلك نحن المؤمنين نحسن اليوم إكراماً لمن أحسن إليهم ويكونوا معافين من الجزيت والغفر والمواجب ومسلمين من كافت البلايا في البر والبحور وفي دخولهم للقمامة وبقية زياراتهم لا يؤخذ منهم شيء .وأما الذين يقبلون إلى الزيارة إلى القيامة يؤدي النصراني إلى البطرك درهم وثلث من الفضة وكل مؤمن ومؤمنة يحفظه ما أمرنا به سلطاناً أم حاكم أم والي يجري حكمه في الأرض غني أم فقير من المسلمين المؤمنين والمؤمنات .وقد أعطي لهم مرسومنا هذا بحضور جم الصحابة الكرام عبدا لله وعثمان بن عفان وسعد بن زيد وعبدالرحمن بن عوف وبقية الأخوة الصحابة الكرام. فليعتمد على ما شرحنا في كتابنا هذا ويعمل به. وأبقاه في يديهم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وأصحابه والحمد لله رب العالمين حسبنا الله ونعم الوكيل في العشرين من الشهر ربيع الأول سنة خامس وعشر للهجرة النبوية وكلمن قرى مرسومنا هذا من

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

المؤمنين وخالفه من الآن وإلى يوم الدين فليكن لعهد الله ناكثاً ولرسوله الكريم باغضاً".

ومن أبرز نصوص العهدة العمرية التي يتضح فيها الإلحاق والزيادة، النص المسجل تحت رقم 552 في مكتبة بطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس. ففي الأول من يناير 1953، نشرت تلك البطريركية نصاً جديداً للعهدة العمرية، ادعت أنه ترجمة حرفية للنص الأصلي – باللغة اليونانية – المحفوظ في مكتبة الروم الأرثوذكس بمنطقة الفنار القريبة من إستانبول بتركيا. وللتثبت من صحة هذا النص الذي يعد أحدث النصوص وأطولها، قام الباحث باستعمال نفس المنهج التاريخي في نقد الأصول التاريخية – الذي استعان به أسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ للتثبت من صحة وثيقة الدزدار. فعندما أثيرت مشكلة حائط البراق (الحائط الغربي للمسجد الأقصى) بين المسلمين واليهود، وقدمت اللجنة الدولية للتحقيق في تلك المشكلة، ظهرت وثيقة في مصلحة المسلمين. لكن بعض المعارضين، جاهروا بشكهم في صحة تلك الوثيقة، فعرضت على أسد رستم – لفحصها من الوجهة الفنية التاريخية – الذي أثبت صحتها[57]. وبفحص وثيقة البطريركية الأرثوذكسية بوسائل النقد الظاهري، وبوسائل النقد الباطني المتعارف عليها في نقد الأصول التاريخية، تبين للباحث جملة من الحقائق، دفعته للشك في صحة هذه الوثيقة.

النقد الظاهري

وجد أن الوثيقة مكتوبة على ورق حديث نسبياً، وربما يعود إلى أواخر العهد العثماني أو فترة الحكم التركي. ومع أن الباحث لم يتمكن من فحص تركيبه الكيميائي وتوزيع أليافه ودمغته المائية، فإنه وجد أن الوثيقة قد كتبت بمداد (حبر) مختلف الألوان، فيه الأسود والأحمر والذهبي. كما أن بعض السطور مزينة بأشكال

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

مختلفة من الزهور. وكل هذا لم يكن مألوفاً في القرون الإسلامية الأولى، ولاسيما القرن الهجري الأول الذي حدث الفتح الإسلامي خلال العقد الثاني منه.

أما فاتحة (ديباجة) الوثيقة، وصلبها وخاتمتها فتحتوي على بعض المفردات أو الألفاظ والتراكيب التي لم يكن متعارفاً عليها زمن الفتح، وإنما تعود إلى فترة الحكم العثماني. فعلى سبيل المثال، وجد الباحث أن فاتحة الوثيقة : "إلى البطرك المبجل المكرم، وهو صوفرونيوس، بطرك الملت الملكية في طور الزيتون بمقام القدس الشريف"، وفي صلبها: "كحسب ما قد جرى منهم (الذميون) من الطاعت والخضوع" و "لأنهم أعطوا من حضرت النبي الكريم والحبيب المرسل من الله ..."، وخاتمتها: " وكلمن قرى مرسومنا هذا (وكأن مؤلف الوثيقة أراد أن يقول: كل من قرأ مرسومنا هذا)" لا تتفقان مع أسلوب الكتابة المتعارف عليه في عهد عمر بن الخطاب. كما وجد – كذلك – أن هذه الوثيقة تحتوي على بعض المصطلحات التي تعود بكل تأكيد إلى الفترة العثمانية. فلقد ورد في صدر الوثيقة مصطلح "عهد نامة" (نامة، كلمة تركية من أصل فارسي، تعني "فعل" أو "عهد")، و "رب سهل أمور حسين". وفي الخاتمة ورد مصطلح "مرسومنا هذا". وجميع هذه الأمثلة تؤكد أن هذه الوثيقة إنما كتبت، أو اخترعت في العهد العثماني – ربما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر – أو على أقل تقدير ترجمت من اليونانية إلى العربية خلال الفترة العثمانية.

ومن المهم هنا أن نوضح، أنه سواء كان هذا النص مكتوباً أصلاً باللغة اليونانية أو مترجماً عنها إلى اللغة العربية، فإنه كتب بكل تأكيد خلال فترة الحكم العثماني وليس خلال الفتح الإسلامي للقدس ، أو بعده مباشرة. حتى وإن ثبت أن هنالك نصاً باللغة اليونانية للعهدة العمرية، فهو بكل تأكيد ليس النص الأصلي للعهدة. بل هو نص كتب في فترة متأخرة جداً – الفترة العثمانية – بأسلوب كنسي واضح وجلي لأسباب دينية وسياسية سنناقشها في مكان آخر من هذا البحث. كما أن الباحث لم يجد أية رواية تاريخية، ولم يقل أحد من المؤرخين أن عمر بن الخطاب كتب نصاً أو وثيقة بغير اللغة العربية. وبالتالي، فإن الباحث لا يستطيع أن يعتمد على هذه

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

الوثيقة، أو يركن إليها (يثق بها) على أنها النص الأصلي كونها مكتوبة أو مترجمة عن اللغة اليونانية.

وكدليل آخر يؤيد شكه في صحة هذه الوثيقة، وجد الباحث عدم مراعاة مؤلف الوثيقة للغة العربية واستخدام ألفاظ أعجمية. فلقد كتبت الوثيقة بلغة عربية ركيكة، وبأسلوب غير الأسلوب العربي الذي كان متعارفاً عليه في القرن الأول للهجرة. فما عرف العرب في ذلك القرن كتابة كلمة الملت بالتاء المفتوحة، وإنما عرفوها بالتاء المربوطة. والشيء نفسه ينطبق على جميع الكلمات الواردة في الوثيقة، والتي منها: الذمت، وكافت، وحضرت، والخريت، والطاعت. فاستعمال التاء المفتوحة بدل المربوطة كان شائعاً بصفة عامة خلال فترة الحكم العثماني للمنطقة العربية. كما احتوت الوثيقة على العديد من الأخطاء النحوية. فورد على سبيل المثال: "والمغارة **ذي** الثلاثة أبواب"، والصواب: **ذات** الثلاثة أبواب، "ويؤدي النصراني إلى البطرك **درهم**"، والصواب: **درهماً**.

النقد الباطني

وجد الباحث أن المدينة لم تكن تعرف زمن الفتح الإسلامي لها "بالقدس الشريف" كما ورد في الوثيقة. كما لم يكن اسم "القدس" معروفاً في ذلك العهد، بل كان اسمها إيلياء، وهو اسمها منذ أن أطلقه عليها هدريان سنة 135م. ومن المنطقي أن يخاطبهم عمر بن الخطاب، بذلك الاسم الذي كان متعارفاً عليه لديهم للمدينة. حتى وإن صحت بعض الأحاديث المنسوبة إلى الرسول، فإن ما ورد فيها كان اسم "بيت المقدس"، وليس "القدس" أو "القدس الشريف" الذي عرفت به المدينة في العصور الإسلامية التي تلت الفتح الإسلامي. ومن الجدير بالذكر، أن اسم إيلياء ظل معروفاً حتى بعيد الفتح الإسلامي، كما يتضح ذلك من شعر للفرزدق[58].

ومن العجيب أن تنص تلك الوثيقة على إعفاء النصارى في القدس من دفع الجزية "ويكونوا معافين من الجزيت". ولم يجد الباحث أية رواية تاريخية أو صيغة فقهية

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

تستثني نصارى القدس من دفع الجزية، ذلك الحكم الذي جرى عليه المسلمون في سائر فتوحاتهم. أما العجب الآخر، فهو أن يرد في نهاية الوثيقة، أن ذلك العهد أعطي بحضور عدد من "الأخوة الصحابة"، من بينهم "عثمان بن عفان". ومن الثابت تاريخياً أن عثمان بن عفان لم يحضر فتح القدس، بل أنه أشار على عمر بن الخطاب بأن لا يذهب بنفسه لاستلام المدينة[59].

ووجد الباحث -كذلك - أن الوثيقة نصت على أسماء بعض الطوائف المسيحية: "القبط، والسريان، والأرمن، والنساطرة، واليعاقبة، والموارنة". ومن المتعارف عليه، أنه لم يكن من الطوائف المسيحية في إيلياء زمن الفتح إلا الروم الأرثوذكس. فلقد كانت إيلياء في زمن هرقل - الذي سبق مباشرة الفتح الإسلامي - واقعة ضمن الدولة البيزنطية التي كان يسودها تعاليم الكنيسة الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، لم يرد في أي نص من نصوص العهدة العمرية الأخرى أي ذكر للطوائف المسيحية في القدس. فالنصوص المبكرة للعهدة العمرية ركزت على العموم دون التخصيص لطائفة على أخرى. وهذا يتناسب مع المنهج الذي كان سائداً في فترة الفتوحات الإسلامية. أما ذكر "الفرنج "من ضمن تلك الطوائف، فهذا دليل آخر للشك في صحة هذه الوثيقة. فمصطلح الفرنج والفرنجة لم يعرف إلا في فترة الحروب الصليبية.

ومن العجيب أن هذا النص المتأخر، لم يورد فقط أسماء بعض الطوائف المسيحية التي لم تكن موجودة في القدس عندما دخلها عمر بن الخطاب، بل تدعي هذه الوثيقة أن تلك الطوائف كانت تابعة لبطريرك الروم الأرثوذكس. فلقد نصت الوثيقة على أنهم "تابعين للبطريرك المذكور ويكون متقدماً عليهم". ولم تكتف الوثيقة بالتركيز على تقديم البطريرك صفرونيوس على سائر الطوائف المسيحية ، وجعلهم تابعين له، بل نصت على تمكينه هو ومن يتسلم الرئاسة من بعده من طائفته من جباية درهم وثلث من الفضة عن كل مسيحي يزور كنيسة القيامة. وهذا يلقي ضوءاً جديداً على أن هذه الوثيقة قد اخترعت في فترات لاحقة للفتح الإسلامي لمواجهة أو لقطع

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

دابر الخلافات الطائفية على الرئاسة الروحية لكنيسة القيامة. أما نسبته إلى عمر بن الخطاب وإضافته إلى نص العهدة العمرية، فلإكسابه أهمية وللإحتجاج به على الرئاسة للطائفة الأرثوذكسية على بقية الطوائف المسيحية.

إن هذا النقد الداخلي والباطني لهذه الوثيقة قاد الباحث إلى جملة من الأدلة التي عمقت شكوكه في صحة هذه الوثيقة من الوجهة الفنية التاريخية. ويستطيع أن يخلص إلى القول بأنها وثيقة مزورة أو على أقل تقدير بأنها وثيقة ملفقة، تم تأليفها في أواخر الدولة العثمانية. وبعبارة أخرى، فإن نص البطريركية الأرثوذكسية للعهدة العمرية هو نص مسيحي كنسي جرى صياغته في فترة عثمانية متأخرة، ولا علاقة له بفترة الفتح الإسلامي الأول للقدس. كما أن تحليل هذه الوثيقة، قد دفع الباحث للإعتقاد بأن نشر الروم الأرثوذكس لهذا النص بهذه الإضافات في عام 1953، إنما هو جزء من الصراع المسيحي – المسيحي للسيطرة على الأماكن المسيحية المقدسة في القدس. فلقد كانت العلاقات بين الطوائف المسيحية في القدس خلال الحكم العثماني – ولا سيما منذ القرن السابع عشر الميلادي – مشحونة بالمنازعات والخصومات حول حقوقهم في الأماكن المسيحية في القدس، كانت تتحول أحياناً – ولا سيما بين اللاتين والروم الأرثوذكس – إلى صدامات دامية[60]. ويجادل الباحث بأن هذا النص للعهدة العمرية هو محاولة لإعطاء الروم الأرثوذكس – الأغلبية المسيحية في القدس – حق التقدم أو الأولوية، بل الرئاسة على الطوائف المسيحية الأخرى الموجودة حالياً في القدس. فلقد جاء إصدار هذا النص بعد نهاية حكم الإنتداب البريطاني وحرب عام 1948م، وضم الأردن للقدس الشرقية إليها. فأرادت الكنيسة الأرثوذكسية أن تستغل هذا الإنتقال لصالحها، لا سيما وأن الحكم الأردني كان أول حكم عربي للقدس بعد أربعة قرون من الحكم العثماني، وتوقع الأرثوذكس العرب بأن تتعاطف الأسرة الهاشمية في الأردن مع مكانتهم في القدس.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

الخلاصة

إن هذه النصوص للعهدة العمرية، ولاسيما رواية سيف بن عمر في الطبري ومن نقل عنه، تظهر اختلافات وزيادات، بحيث لا يمكن الركون (الوثوق) إلى أن أي نص منها هو النص الأصلي الذي كتبه عمر بن الخطاب وأشهد عليه شهوداً. ومع هذا التحفظ الهام للباحث، فإنه لا يتفق مع فيليب حتى[61] وتريتون[62] في إنكارهما للعهدة العمرية تماماً، وذلك استناداً على اختلاف بعض الروايات في نصوص ذلك العهد. كما أنه لا يتفق مع شلومو غويتين الذي يرى أن العهدة العمرية مزورة و"لاوجود لها"، استناداً على سكوت البلاذري عن إيراد نص لها[63]. بل يبدو للباحث أن غويتين يتناقض في تحليلاته حول العهدة العمرية. فهو يعد رواية البلاذري الأكثر موثوقية، ثم لا يأخذ برواية اليعقوبي وابن البطريق اللذين – قال عنهما – بأنهما أوردا نصوصاً "عامة، مختصرة، ولا تختلف عن رواية البلاذري اختلافاً ذا بال"[64].

ولا شك أن نصوص العهدة العمرية قد توسعت وتطورت بمرور الزمن. ويبدو أن ذلك التطور الذي بدأ بنص الطبري الذي رواه عن سيف بن عمر، ومروراً بالنصوص التي أوردها ابن عساكر[65]، إلى نص مجير الدين العليمي[66]، وانتهاء بنص الروم الأرثوذكس، له صلة بالعلاقات المسيحية – اليهودية، وبتطور العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وبالعلاقات المسيحية – المسيحية. ومن خلال مقارنة تلك النصوص المختلفة للعهدة العمرية بالتطورات الإجتماعية والسياسية التي حدثت على وضع أهل الكتاب – ابتداء من زمن عمر بن عبد العزيز إلى هارون الرشيد[67] إلى قرارات المتوكل، وحتى الفترات المتأخرة – يتضح أن تلك الإختلافات والزيادات التفصيلية أو الشروط، ليس لها – بدون أدنى شك – أي علاقة بفترة الفتح الإسلامي الأول للقدس، أو تعالج أوضاعها. إنما هي جزء من الأوضاع العامة، والنسيج الإجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه، والذي أدى إلى تلك التطورات التي أثرت على وضع أهل الكتاب ومعاملتهم في الدولة العباسية. فعلى سبيل المثال، تأثر القضاء في العصر العباسي بالسياسة "لأن الخلفاء العباسيين كانوا يريدون أن يكسبوا أعمالهم صبغة

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

شرعية. فعملوا على استمالة القضاة للسير وفق سياستهم في الحكم، مما أدى إلى امتناع بعض الفقهاء (كأبي حنيفة) عن تولي القضاء خشية الميل في قضائهم والحكم بما يخالف الشريعة"[68]. ولقد عبر عن هذا الواقع الجديد بتصورات وصيغ فقهية جديدة لمواكبة وتنظيم تلك التطورات التي ظهرت في عصور إسلامية لاحقة للفتح الإسلامي الأول للقدس. أو كما يناقش عبد العزيز الدوري، بأنها عالجت أموراً ظهرت متأخرة، مما دعاه للاستنتاج بأن "نص العهد طور بحيث ضمن شروطاً لا علاقة لها بزمان الفتح، واكتسب صيغة فقهية وضعت لتنظيم أوضاع تالية"[69].

وختاماً، فإن الباحث يميل إلى الوثوق بوجود العهدة العمرية، وبأن عمر بن الخطاب قد أعطى أهل إيلياء أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم و دينهم، مقابل إعطائهم للجزية. وهذا هو الخط العام الذي سارت عليه العهود التي أعطيت إلى مدن في الشام، أو المعاهدات الإسلامية التي وقعت مع أهل الكتاب أثناء فترة الفتوحات الإسلامية. أما ما ينسب إلى عمر بن الخطاب من إضافات وشروط فذلك من إنتاج فترات تاريخية متأخرة، ونتيجة لظروف إجتماعية وسياسية مختلفة تماماً عن فترة الفتح الإسلامي الأول للقدس.

كما ترفض هذه الدراسة تماماً إدعاء دانيال ساهاس بأن الفتح الإسلامي الأول أدى إلى "بروز فرصة أمام مسيحيي القدس لاحتواء اليهود، بمساعدة العرب المسلمين عبر الإمتيازات التي منحت لهم في العهدة العمرية"[70]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي المبررات التي دفعت مسيحيي القدس لاحتواء اليهود وهم الذين منعوهم من سكنى المدينة لعدة قرون، وطردوهم منها؟ ولو كان هذا الزعم صحيحاً، لماذا طلب البطريرك صفرونيوس من عمر بن الخطاب أن يجدد قانون هدريان ويمنع اليهود من سكنى المدينة؟ الأمر الذي رفضه عمر بن الخطاب. أما تلك الإمتيازات التي أعطاها المسلمون الفاتحون لسكان المدينة فلم تكن بطلب من مسيحيي القدس، إنما كانت إعطاءاً من خليفة المسلمين لأهل المدينة، إنطلاقاً من الأسس والقواعد التي حددها الإسلام في التعامل مع غير المسلم ولاسيما أهل الكتاب. ولو كان في إيلياء

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

يهود يعيشون في المدينة وقت الفتح لنص لهم على امتيازات مساوية لتلك الإمتيازات التي أعطيت للمسيحيين، والتي تتلخص في إعطائهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنسهم و دينهم، مقابل إعطائهم للجزية. ومن الجدير بالذكر أن ساهاس اعتمد في ادعائه هذا على نص مترجم عن اللغة اليونانية يشبه إلى حد كبير جداً نص البطريركية الأرثوذكسية للعهدة العمرية، الذي أثبتنا أنه مزور أو ملفق خدمة لأهداف سياسية ودينية لطائفة الروم الأرثوذكس في القدس.

وإذا كانت الأديان الأخرى قد نظرت إلى أن الإستيلاء على القدس كان "هدفاً يحمل تحدياً لأهل الكتاب الآخرين، ومنافسة لهم"[71]، فإن المؤرخة الإنجليزية كارن أرمسترونج قد حاججت – في كلمتها التي ألقتها في المؤتمر الأكاديمي الدولي الأول عن القدس الذي عقد في جامعة لندن في 2 أيلول (سبتمبر) 1997م – بأن عمر بن الخطاب كان وفياً للرؤية الإسلامية الشاملة "فبخلاف اليهود والنصارى لم يحاول المسلمون إبعاد الآخرين من قدسية القدس، بل احترمت التقاليد الأخرى ... فمنذ البداية، أثبت المسلمون أن تبجيل المكان المقدس لا يعني الصراع والعداء والقتل والسيطرة واستبعاد الآخرين ... ومنذ البداية، طور المسلمون (لأول مرة في تاريخ القدس) نظاماً ورؤية شاملة للقدس لا تنفي وجود الآخرين وحبهم، بل احترمت حقوقهم واحتفلت بالتعددية والتعايش السلمي. وهذه الرؤية الشاملة للمقدس، هي ما يحتاجها سكان مدينة القدس اليوم"[72].

وباختصار، فإن الفتح أو ما أود أن أطلق عليه في نهاية هذه المقالة بالتحرير الإسلامي الأول للقدس، جاء مخالفاً للموقف المسيحي واليهودي من القدس. فلقد حرر المسلمون المسيحيين من البيزنطيين المحتلين للمدينة، وخلصوا اليهود من اضطهاد المسيحيين ومن حكم الروم الشرقيين، وحرروهم من ظلمهم، وأعادوهم إلى المدينة بعد غياب عنها دام خمسمائة عام. ولقد جاء هذا منسجماً مع التعاليم الإسلامية التي تستند إلى منهج "التدافع" ومفهوم العدل القائم ليس على التعددية والإعتراف بالآخر فحسب، بل وتقرير حقوقه وواجباته وطريقة التعامل والتعايش معه.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

1 زكريا القضاة "معاهدة فتح بيت المقدس: العهدة العمرية" في محمد عدنان البخيت وإحسان عباس (محررين)، بلاد الشام في صدر الإسلام (الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، الأردن، 1987)، المجلد الثاني، ص 279-283.

2 علي إبراهيم سعود عجين "العهدة العمرية: دراسة نقدية"، مجلة الحكمة (العدد العاشر، جمادى الثاني 1417هـ)، ص 75-87.

3 دانيال ساهاس "البطريرك صفرونيوس والخليفة عمر بن الخطاب وفتح القدس" في هادية دجاني - شيكل، وبرهان الدجاني (محررين)، الصراع الإسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994)، ص. 54.

4 محمد بن عمر الواقدي، فتوح الشام (القاهرة، 1954)، الجزء الأول، ص 214، 242.

5 محمد بن يحي البلاذري، فتوح البلدان (تحقيق صلاح الدين المنجد)، (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1936)، الجزء الأول، ص 114-145. ومن اللافت للإنتباه أن كلاً من رواية البلاذري ورواية أبي عبيد المتوفى في 224هـ في كتابه الأموال - التي رواها عن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب - قد أشارتا إلى أنه جرى اتفاق على أن يترك ما في داخل أسوار المدينة لأهلها، أي "أن يكون لهم ما أحاط به حصنها" مقابل أن يدفعوا الجزية. أما المناطق الواقعة خارج أسوار المدينة فتكون في أيدي المسلمين الفاتحين "ويكون للمسلمين ما كان خارجاً منها (أي خارج أسوارها)". أنظر أبي عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال (تحقيق محمد خليل هراس) (دار الكتب العلمية، بيروت، 1986)، ص 168. وهذه الحادثة التاريخية تتناسب ولاشك مع ما سنناقشه لاحقاً حول موقف الإسلام من التعددية والصراع والعدل. كما أنه يؤيد فرضية أحد طلبتنا للدراسة العليا، هيثم الرطروط في أطروحته للدكتوراة حول العمارة الإسلامية في المسجد الأقصى في الفترة الأموية. فمن خلال دراسته للمصادر التاريخية، والدراسات الأثرية والمعمارية، وتقارير الحفريات في القدس، يحاول الرطروط أن يتأكد مما إذا كانت منطقة المسجد الأقصى - التي بنى عليها المسلمون المسجد بعد الفتح - كانت واقعة خارج أسوار المدينة أم بداخلها. والباحث مدين بهذه المعلومات لهيثم الرطروط الذي أطلعه على رواية أبي عبيد في كتابه الأموال.

6 اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي (دار صادر، بيروت، 1960)، الجزء الثاني، ص 46، 167.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

7 سعيد بن البطريق، التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق (بيروت، 1905)، الجزء الثاني، ص 16.

8 دانيال ساهاس "البطريرك صفرونيوس والخليفة عمر بن الخطاب وفتح القدس، ص. 65.

9 الطبري، تاريخ الرسل والملوك (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) (دار المعارف، القاهرة، 1960)، الجزء الأول، ص 2399، 2405-2406.

10 إبن الجوزي، فضائل القدس (حققه جبرائيل جبور) (دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980)، ص 123-124.

11 يجب التحقق من شخصية هذا الشخص، وإذا ما كان له علاقة بالشيعة، قبل أن يجزم بأنه كان خطأً متعمداً.

12 الواقدي، فتوح الشام، ص 236.

13 عبد الرحمن حسين العزاوي، الطبري: السيرة والتاريخ (دار الشؤون الثقافية والعامة، بغداد، 1989)، ص 134.

14 علي إبراهيم سعود عجين "العهدة العمرية: دراسة نقدية"، ص 71.

15 Welhausen, Skizzen und Vorarbeiten Heft IV نقل عن إسرائيل بن زيف (أبو ذؤيب)، كعب الأحبار (القدس، 1976)، ص 37.

16 Shlomo D. Goitein "Jerusalem in the Arab period: 638-1099",The Jerusalem Cathedra, 2 (1982), p. 171.

17 Ibid, p.169.

18 حسين عطوان، الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي (دار الجيل، عمان، 1986)، ص 231-232.

19 دانيال ساهاس "البطريرك صفرونيوس والخليفة عمر بن الخطاب وفتح القدس"، ص. 70-71.

20 عبد العزيز الدوري "القدس في الفترة الإسلامية الأولى: من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر" في كامل جميل العسلي (محرر)، القدس في التاريخ (الجامعة الأردنية، عمان، 1992)، ص 133.

21 مرجع سابق، وأنظر Moshe Gil, A History of Palestine: 634-1099 (Cambridge University Press, 1992), P. 56.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

22 عبد العزيز الدوري "القدس في الفترة الإسلامية الأولى: من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر"، ص 133 .

23 دانيال ساهاس "البطريرك صفرونيوس والخليفة عمر بن الخطاب وفتح القدس، ص. 67.

24 إسرائيل بن زيف (أبو ذؤيب)، كعب الأحبار، ص 35.

25 إسرائيل بن زيف (أبو ذؤيب)، كعب الأحبار، ص 36-37.

26 Moshe Gil, A History of Palestine: 634-1099, P. 71.

27 Patricia Crone and Michael Cook, Hagarism: the Making of the Islamic world (Cambridge University Press, 1977), P. 156.

28 Shlomo D. Goitein "Jerusalem in the Arab period: 638-1099", p. 171-172.

29 جون ولكنسون "القدس تحت حكم روما وبيزنطة: 63 ق.م. - 637 ب.م." في كامل جميل العسلي (محرر)، القدس في التاريخ (الجامعة الأردنية، عمان، 1992)، ص 95.

30 نص مرسوم هدريان بشأن اليهود على أنه "يحظر على جميع الأشخاص المختونين أن يدخلوا إلى منطقة إيلياء كابيتولينا، أو يقيموا فيها. وكل من يخالف هذا الحظر سيعاقب بالموت". أنظر جون ولكنسون "القدس تحت حكم روما وبيزنطة: 63 ق.م. - 637 ب.م." ص 105.

31 منطقة إيلياء كابيتولينا كانت تضم: أقضية جفنة وهيروديوم والمنطقة الواقعة غرب القدس والتي دعيت أوراينيه (أو البلاد الجبلية). ومن مدنها وقراها: بيت لحم، وحلحول، والبيرة، والطيبة، وجفنة، وبيت عور، وأبو غوش، والجيب. أنظر الشكل رقم 5 في مقالة جون ولكنسون "القدس تحت حكم روما وبيزنطة: 63 ق.م. - 637 ب.م."، ص 124. وحدد المقدسي مساحتها بأربعين ميلاً، أنظر أبو عبد الله محمد بن أحمد أبي بكر البنا المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (بغداد، 1977)، ص 173.

32 عبد الفتاح العويسي، مكانة وتاريخ بيت المقدس في الإسلام: مرجع إسلامي (مجمع البحوث الإسلامية في المملكة المتحدة، دنبلين، 1997)، ص 43. ويؤكد هـ.ج. ولز في كتابه موجز التاريخ أن حياة اليهود في فلسطين كانت "تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم، فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار. ومن الأول للآخر، لم تكن (مملكتهم) سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا، وذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم ."

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

33 كارن آرمسترونج "مكان مقدس: قدسية القدس الإسلامية"، مجلة دراسات القدس الإسلامية (العدد الأول، السنة الثانية، شتاء 1998)، ص 1. إن كلمة صهيون التي وردت في الإقتباس هي في الأصل تسمية يبوسية-كنعانية، وتعني الجبل أو القلعة، أخذها اليهود وتوسعوا في استعمالها.

34 راجع المخطوطة في مقالة سمحا آسف "استيطان اليهود بالقدس بعد الفتح الإسلامي"، مجلة الجمعية العبرية للبحث عن العاديات في إسرائيل، السنة 7، ص 25-27، نقل عن إسرائيل بن زيف (أبو ذؤيب)، كعب الأحبار، ص 39، وأنظر Moshe Gil, A History of Palestine: 634-1099, PP. 70-71.

35 مصطفى الحياري "القدس تحت حكم الصليبيين: 1099 - 1187م" في كامل جميل العسلي (محرر)، القدس في التاريخ (الجامعة الأردنية، عمان، 1992)، ص 169.

36 Fred McGraw Donner, The Early Islamic Conquests (Princeton University Press, New Jersey, 1981), pp. 322, 287-289; see also Moshe Gil, A History of Palestine: 634-1099, P. 71.

37 Neubauer, Aus der Peterburger Bibliothek, 109 VII, Cp, p. 12. نقل عن إسرائيل بن زيف (أبو ذؤيب)، كعب الأحبار، ص 40

38 J. Mann, The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, pp. 43-47, Muir, Annals of the early Califate, p. 212; Dubnow, Geschichte des judischen volkes III, p. 410. نقل عن إسرائيل بن زيف (أبو ذؤيب)، كعب الأحبار، ص 37-38

39 راجع مقالة شوابة" (Schwabe) اليهود والحرم بعد الفتح العمري" مجلة صهيون، السنة الثانية، ص 102، نقل عن إسرائيل بن زيف (أبو ذؤيب)، كعب الأحبار، ص 38 .

40 Arculf, Eines Pilgers Reise nach dem heiligen land um 670 aus dem lateinischen ubersetzt und erklat von paul mickley (Leipzig, 1917), p. 29-31. نقل عن إسرائيل بن زيف (أبو ذؤيب)، كعب الأحبار (القدس، 1976)، ص 38

41 راجع ميخائيا آسف، تاريخ الحكم العربي في أرض إسرائيل (تل أبيب، 1925)، ص 109-118، نقل عن إسرائيل بن زيف (أبو ذؤيب)، كعب الأحبار، ص 40.

42 شفيق جاسر "التغيرات الديموغرافية في القدس عبر تاريخها حتى عام 1995م" في شفيق جاسر (تحرير)، القدس في الخطاب المعاصر (جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن،(1999 ، ص 337-338. وأنظر Moshe Gil, A History of Palestine: 634-1099, P. 72.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

43 مصطفى الحياري "القدس تحت حكم الصليبيين: 1099 – 1187م"، ص 193. خلال فترة الحكم الصليبي في القدس، منع اليهود من الإقامة في المدينة، و لم يكن فيها سوى عدد قليل جداً من اليهود، كانوا يعيشون قرب القلعة. ولقد أدت سياسة صلاح الدين الأيوبي التسامحية إلى عودة اليهود للعيش في المدينة. فيذكر براور أن ثلاث مجموعات من اليهود أقامت في القدس بعد الفتح الصلاحي لها، وهم: العسقلانيون الذين قدموا إلى القدس بعد أن خرب صلاح الدين أسوار عسقلان عام 1191م، ويهود المغرب الذين هربوا إلى الشرق ما بين 1198–1199م، ويهود فرنسا الذي كانوا حوالي ثلاثمائة أسرة ووصلوا إلى القدس على دفعتين سنة 1210م. وأنظر Karen Armstrong, *A History of Jerusalem: One City, Three Faiths* (HarperCollins Publishers, London, 1996), pp. 298-299.
J. Prawer, "Minorities in the Crusader states, A History of the Crusades", (New York, 1964), v, P. 97; Steven Runciman, A History of the Crusades (London, 1965), I, P. 467.

44 مقالة دونالد ب لتل "القدس تحت حكم الأيوبين والمماليك: 1187 – 1516" في كامل جميل العسلي (محرر)، القدس في التاريخ (الجامعة الأردنية، عمان، 1992)، ص 222.

45 Joseph Drory, "Jerusalem during the Mamluk period: 1250-1517", The Jerusalem Cathedra (1981), P. 213.

46 Donald P. Little, "Haram Documents related to the Jews of late fourteenth century Jerusalem", Journal of Semitic Studies (vol. 30, no. 2, 1985), PP. 227-264.

وعن المواقف الإيجابية للدولة العثمانية من اليهود الذين كانوا يقيمون في القدس، التي يؤكدها كل من: دافيد دي روس (في القرن 16)، وأمنون كوهين (الذي اعتمد على سجلات المحكمة الشرعية في القدس)، أنظر كامل العسلي "القدس تحت حكم العثمانيين: 1516 – 1831م" في كامل جميل .العسلي (محرر)، القدس في التاريخ (الجامعة الأردنية، عمان، 1992)، ص 241–242

47 يوسف القرضاوي "القدس في الوعي الإسلامي"، مجلة دراسات القدس الإسلامية، (العدد الأول، السنة الأولى، شتاء 1997)، ص 13–14 .

48 بهاء الدين بن شداد، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية (القاهرة، 1964)، الجزء الثالث، ص 265.

49 أحمد إبراهيم الشريف، دراسات في الحضارة الإسلامية (دار الفكر العربي، القاهرة، 1976)، ص 123.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

50 محمد سعيد رمضان البوطي "معاملة الدولة الإسلامية لغير المسلمين: القدس نموذجاً"، مجلة دراسات القدس الإسلامية (العدد الأول، السنة الثالثة، شتاء 1999)، ص 3-4.

51 محمد سعيد رمضان البوطي، "معاملة الدولة الإسلامية لغير المسلمين: القدس نموذجاً"، ص 10.

52 زكريا القضاة "معاهدة فتح بيت المقدس: العهدة العمرية"، ص 276.

53 أثناء عملي كأستاذ زائر بجامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفصل الدراسي الثاني 2000/1999، وجدت أن اسم طالبة درستها في مساق تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، هو "... محمد عوض مصبح بن **فلاك** ...". وعندما سألتها عن اسم فلاك، قالت أنه يلفظ "فلاج"، وذلك لأن أحد أجدادها قسم (فلق) شجرة الغاف قسمين (فلقين)، وحدث ذلك حوالي عام 1860م في منطقة ند المطاريش، التي عرفت بعد هذه الحادثة بند الفلاجية التابعة لإمارة دبي.

54 مجير الدين العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل (عمان، 1977)، الجزء الأول، ص 253-254.

55 عبد العزيز سالم، التاريخ والمؤرخون العرب (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981)، ص 23.

56 مقالة زكريا القضاة "معاهدة فتح بيت المقدس: العهدة العمرية"، ص 276.

57 أسد رستم، مصطلح التاريخ (المكتبة العصرية، بيروت، 1939)، ص 13-20.

58 عبد الله البكري الأندلسي (المتوفى 487هـ)، معجم ما استعجم (لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1947)، الجزء الأول، ص 217. وأنظر شفيق جاسر، تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين فيها حتى الحروب الصليبية (عمان، 1989)، الطبعة الثانية، ص 19.

59 ابن كثير، البداية والنهاية (دار الفكر، بيروت، 1978)، الجزء السابع، ص 55.

60 أنظر كامل العسلي "القدس تحت حكم العثمانيين"، ص 240، 245، 258.

61 فيليب حتى، تاريخ العرب (بيروت، 1957)، الجزء الثالث، ص 19-20.

62 A.S. Tritton, The Caliphs and their non-Muslim Subjects (Oxford, 1930), p. 12.

63 Shlomo D. Goitein "Jerusalem in the Arab period: 638-1099", p. 171.

64 Ibid.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

65 إبن عساكر، تاريخ دمشق (رتبه وصححه عبد القادر بدران)، (دمشق، 1329-1332هـ)، الجزء الأول، ص 563-564، 566-567 .

66 مجير الدين العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، الجزء الأول، ص 253-254.

67 فعلى سبيل المثال، أمر هارون الرشيد عام 191هـ غير المسلمين في المناطق القريبة من الحدود البيزنطية بأن يلبسوا ملابس تختلف عن ملابس المسلمين، وألا يركبوا ركائب تشبه ركائبهم، لأسباب أمنية. أنظر إبن الأثير، الكامل في التاريخ (دار صادر، بيروت، 1982)، الجزء السادس، ص 206.

68 محمد أحمد أبو الفضل "نظم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية"، في كتاب تاريخ العلوم والحضارة الإسلامية (جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1999)، ص 83-84.

69 عبد العزيز الدوري "القدس في الفترة الإسلامية الأولى: من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر"، ص 134.

70 دانيال ساهاس "البطريرك صفرونيوس والخليفة عمر بن الخطاب وفتح القدس"، ص. 54.

71 دانيال ساهاس "البطريرك صفرونيوس والخليفة عمر بن الخطاب وفتح القدس"، ص. 60.

72 كارن آرمسترونج "مكان مقدس: قدسية القدس الإسلامية"، ص 10، 15. وأنظر
Karen Armstrong, *A History of Jerusalem: One City, Three Faiths*, pp. 420, 426-427

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org